



العنوان:	صحة النقل في القراءات القرآنية: دراسة وتوثيق
المصدر:	مجلة جامعة الطائف للعلوم الإنسانية
الناشر:	جامعة الطائف
المؤلف الرئيسي:	الجهني، عبدالله بن عواد بن فهد
المجلد/العدد:	مج6, ع21
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2020
الشهر:	يونيو
الصفحات:	52 - 15
رقم MD:	1061529
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	القرآن الكريم، القراءات القرآنية، المذاهب الإسلامية، النصوص القرآنية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1061529

© 2025 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة. هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علماً أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الإلكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.



للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

الجهني، عبدالله بن عواد بن فهد. (2020). صحة النقل في القراءات القرآنية: دراسة وتوثيق. مجلة جامعة الطائف للعلوم الإنسانية، مج6، ع21، 15 - 52. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1061529>

إسلوب MLA

الجهني، عبدالله بن عواد بن فهد. "صحة النقل في القراءات القرآنية: دراسة وتوثيق." مجلة جامعة الطائف للعلوم الإنسانية مج6، ع21 (2020): 15 - 52. مسترجع من 1061529/Record/com.mandumah.search//:http

© 2025 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.

هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الإلكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

صحة النقل
فى القراءات القرآنية
دراسة وتوثيق

د. عبد الله بن عواد الجهني

أستاذ القراءات المشارك بجامعة أم القرى



ملخص البحث

يتناول البحث قضية من أهم القضايا المتعلقة بالقراءات القرآنية، وهي قضية صحة نقل القراءات عبر القرون المختلفة منذ نزل بها الوحي على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلى يومنا هذا، ويوثق تمسك الأئمة القراء بالرواية واتباعهم الأثر في قراءتهم وعدم تجاوزهم ما ثبت نقله وصحت روايته، ويؤكد على أن مصدر القراءات القرآنية والأصل في اختلافها إنما هو الوحي المنزل، كل ذلك من خلال جملة من الأدلة النافعة والبراهين الساطعة كاختصاص القراءة في بعض الحروف بمواضع معيّنة دون نظائرها، واتفاق الأئمة القراء على قراءة واحدة في الألفاظ المتحملة لقراءات متعددة، وقراءة بعض الحروف بما يخالف صريح رسمها في كل المصاحف العثمانية، ومخالفة الأئمة القراء ورواتهم مصاحف بلدانهم، كذلك مخالفة بعض الأئمة القراء مذاهبتهم في العربية في بعض الحروف، مما يؤكد على وثاقة القراءات القرآنية وصحة نقلها.

ومن أهم نتائج هذا البحث : أن القراءة سنة متبعة لا يتوصل إليها إلا بالنقل الصحيح ولا تثبت إلا به، ولا مدخل فيها لرأى أو اجتهاد، وأن القراءة متى ثبت نقلها بالسند الصحيح المتواتر وجب قبولها وحرمة ردها أو إنكارها، وأن نسبة القراءات إلى أئمة القراء إنما هي نسبة اختيار وملازمة ودوام لا نسبة اختراع ورأى واجتهاد.

ومن التوصيات : بحث موضوع التلقى والأداء في القراءات القرآنية عن طريق وسائل التواصل الحديثة .

الكلمات المفتاحية : القراءات - القراء - النقل - الأثر - التلقى - توثيق .

(الملخص باللغة الإنجليزية)

This research deals with one of the most important issues related to Quranic Readings, that is, the issue of validating the transfer of Quranic Readings through different centuries since the time when it was revealed to the Messenger of Allah (peace be upon him). The study also documents the Imams' adherence to the true narration and their commitment to the true trace of exact and proper Quranic Reading and not exceeds what has been proven and truly conveyed. The study also stresses that the only source of Quranic Readings is the divine revelation of our Messenger and any disputed variations should be judged with reference to it. This is all supported by a set of useful evidence and bright clear-crystal proofs such as the Reading that majors in some letters in certain areas without any reference to any other source. It is also supported by Imam Reciters' agreement with a set of acquired recitations for areas that accept various recitation methods, and the way some of these letters might be read differently from how they appeared in the Ottoman Quran. These proofs include standing against Imams' varied reading and the narration of their own varied version of Quranic Orthography. The commitment with the divine revelation should also stand against the Imams' different doctrines in Arabic for reading some letters, which confirms the reliability of the Quranic Readings and the correctness of their transfer.

Among the most important results of this research: that reading is a followed year that cannot be reached except by the correct transmission and is not proven except by it, and there is no entry in it for opinion or diligence, and that when it is proven that it is transmitted by the correct and continuous basis it must be accepted and it is prohibited to return or deny it, and that the ratio of readings to the imams of reading is It is a percentage of choice, association, and permanence, not the percentage of invention, opinion and diligence.

Among the recommendations: Discussing the issue of receiving and performing in Quranic readings through modern means of communication

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على من بعثه الله رحمة للعالمين، سيدنا ونبينا محمد النبي الأمي الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين .

و بعد ،،

فقد أنزل الله القرآن الكريم على خاتم الأنبياء والمرسلين وجعله الآية الكبرى والمعجزة العظمى للعالمين، هدى به البشرية وأرشدنا إلى الصراط المستقيم، فهو حبل الله المتين، ونوره المبين، والذكر الحكيم، من قال به صدق، ومن حكم به عدل، ومن عمل به أجر، ومن دعا إليه هدى إلى صراط مستقيم.

وكان من خصائص هذا الكتاب المبين أن تكفل الله تعالى بحفظه من التحريف والتبديل، قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾^(١)، وأنزله على سبعة أحرف توسعة ورحمة، حتى تسهل قراءته على أصحاب اللهجات المختلفة، ومن ثم تعددت قراءاته وتوسعت طرق أدائه ورواياته، ولم يخرج هذا التعدد والتنوع عن تلك الأحرف السبعة التي أنزل عليها القرآن الكريم، فكانت القراءات جزءاً من هذه الأحرف السبعة .

هذا، وقد كان رسول الله ﷺ يتلقاه عن أمين الوحي جبريل لما أنزل عليه بجميع قراءاته، ويحرص كل الحرص على وعى ما يتلقاه حتى لا يتلف منه شيء، ثم يبلغه إلى أمته، كما أنزل فور نزوله عليه[○]، فحفظه الصحابة الكرام في صدورهم بجميع قراءاته التي تلقوها عن رسول الله ﷺ وتلقاها هو عن أمين الوحي جبريل[○] وحرصوا كل الحرص على نقل ما تلقوه كما أنزل تماماً لم يغيروا فيه شيئاً ولم يهملوا منه حرفاً ولا سكوناً ولا حركة.

وعن الصحابة الكرام أخذ قوم ممن جاءوا بعدهم على هذه الحالة أيضاً من الالتزام بالدقة والأمانة في تلقي القرآن بجميع قراءاته التي أنزل بها، ومع مضي الزمان تفرق هؤلاء في الأمصار وصاروا أئمة يؤخذ عنهم ويرحل إليهم في هذا المجال، ثم قويض الله لهذه الأمة جماعة من الأئمة الأعلام تجردوا للقراءة وتصدوا للإقراء واشتهروا بنقل هذا العلم حتى أجمع أهل بلدهم على تلقي قراءاتهم بالقبول، وأصبح لهم رواة ثقات ينقلون عنهم هذه القراءات، وهم الأئمة القراء

(١) سورة الحجر، الآية : ٩.

صحة النقل في القراءات القرآنية

العشرة الذين اعتمدوا في حروف القرآن على النقل الصحيح عن طريق التلقى والمشاهدة والأخذ بالسمع لعلمهم أن القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول، وأن المعول عليه الأول والأساسي في هذا الأمر إنما هو الرواية وصحة النقل.

ومن أجل توضيح هذا الأمر وتقريره والاستدلال على تمسك هؤلاء الأئمة الأعلام بصحة النقل واتباع الأثر في قراءاتهم وعدم تجاوزهم ما تلقوه عن شيوخهم، استعنت بالله تعالى في كتابة هذا البحث .

مشكلة البحث:

إن نزول القرآن الكريم على سبعة أحرف قد أدى إلى تنوع القراءات وتعدد الروايات، وكان هذا الأمر محل جدل وتساؤل قديما وحديثا، فمع أن القرآن الكريم بقراءاته المختلفة قد حظى بأعلى درجات الصحة والتوثيق، إلا أننا وجدنا من يتكلم بغير علم في نقل القراءات القرآنية ويزعم أن منها ما نشأ من مجرد رسم المصحف من النقط والشكل، ومنها ما كان مرجعه اجتهاد الرسول ﷺ أو الصحابة أو القراء بعدهم، إلى غير ذلك من الافتراءات الكاذبة، فكان هذا البحث ردا على تلك الافتراءات وتوثيقا لنقل ما ثبتت صحته من القراءات .

أهداف البحث :

- ١- توثيق صحة نقل القراءات القرآنية وإثبات أن القراءة سنة متبعة لا يتوصل إليها إلا بالنقل الصحيح ولا تثبت إلا به
- ٢- بيان أن القراءات قد نشأت بتعليم جبريل للرسول ﷺ، لا مدخل فيها لرأى ولا اجتهاد
- ٣- توضيح حرص الأئمة القراء على صحة النقل واتباع أثر السابقين في القراءة، ودقتهم في نقل حروف القرآن وفق ما تلقوه عن شيوخهم.
- ٤- تقرير أن نسبة القراءات إلى أئمة القراء إنما هي نسبة اختيار وملازمة ودوام لا نسبة اختراع ورأى واجتهاد .
- ٥- أن مخالفة القراءة لصريح الرسم أو القواعد اللغوية أو دلالتها على معنى يوهم ظاهره الإشكال لا يقدح في صحتها إذا كانت ثابتة عن طريق السند الصحيح المتواتر .

الدراسات السابقة:

من خلال بحثى واطلاعى على ما كتب حول هذه القضية لم أجد من خصها بالبحث والدراسة، وإنما وقفت على إشارات لها فى بعض الدراسات المعنية بالقراءات القرآنية، وكان جل هذه الإشارات فى ثلاث دراسات، وهى:

- ١- قواعد نقد القراءات القرآنية، دراسة نظرية تطبيقية، للدكتور / عبد الباقي بن عبد الرحمن سببسى، وقد طبع بدار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، السعودية، ط. الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- ٢- القراءات فى نظر المستشرقين والمليدين للشيخ / عبد الفتاح القاضى، وقد طبع هذا الكتاب بمطابع الشركة المصرية للطباعة والنشر ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م
- ٣- وثيقة نقل النص القرآنى من رسول الله ﷺ إلى أمته، للدكتور / محمد حسن جبل، وقد طبع هذا الكتاب بدار الصحابة للتراث بطنطا - مصر .

أما الدراسة الأولى، وهى (قواعد نقد القراءات القرآنية) فقد عنيت بجمع ما تفرق من قواعد نقد القراءات فى كتب القراءات التى اهتمت بالأسانيد، وكتب توجيه القراءات وكتب معانى القرآن وتفسيره وعلومه، وقد عالج فيها الباحث الموضوع فى ثلاثة أبواب، الباب الأول: قواعد نقد القراءات فى عهد النبى ﷺ والصحابة والتابعين، وقد ذكر من هذه القواعد فى عهد النبوة خروج القراءة عن الأحرف السبعة، ومنسوخ التلاوة وغير ذلك، وفى عهد الصحابة ذكر منها مخالفة القراءة للغة قريش وللتلقى وللعرضة الأخيرة وللرسم والمعنى، وفى عهد التابعين ذكر مخالفة القراءة للسنة المتبعة فيها، ومخالفاتها للقواعد اللغوية، الباب الثانى: خصه بقواعد نقد القراءات عند العلماء، وذكر فيه قواعد نقد القراءات المتعلقة بالسند ثم بالرسم ثم باللغة، الباب الثالث: موقف العلماء من نقد القراءات، وفيه ذكر الباحث أشهر الأئمة النقاد من العلماء، ثم أشهر الكتب التى عنيت بنقد القراءات وموقف العلماء منها، ثم مصطلحات العلماء فى نقد القراءات، وختمه بمصطلحات ترجيح القراءات .

وأما الدراسة الثانية وهى (القراءات فى نظر المستشرقين والمليدين) فقد كتبها المؤلف فى الرد على المستشرق الأمانى جولد زيهر فى مطاعنه على القراءات القرآنية فى كتابه مذاهب التفسير الإسلامى، إذ تضمنت النصوص التى أوردها هذا المستشرق عن القراءات فى الكتاب المذكور كثيرا من الطعون والشبهات حول موضوع القراءات، فتقصاها المؤلف رحمه الله وأمعن

صحة النقل في القراءات القرآنية

فيها ونقدها وكشف زيفها وأبان الحق فيما تناولته من مسائل هذا الفن، وقرر أن جولد زيهر قد حاد عن الجادة وجانبه التوفيق فيما كتب، وأكد على أن النص القرآني لم يعثره اضطراب ولا تحريف، وذكر أسباب اختلاف القراءات عند جولد زيهر ورد عليه من خلال بعض الأدلة، وعالج الآيات التي استشهد بها هذا المستشرق في طعنه على القراءات، ونقض زعمه وجود تناقض في القراءات .

وأما الدراسة الثالثة، وهي (وثيقة نقل النص القرآني من رسول الله ﷺ إلى أمته) فقد كان الدافع إليها أيضاً - حسب ما جاء في مقدمتها - الرد على المطاعن التي وجهت إلى القراءات وخاصة مطاعن جولد زيهر في كتابه المذكور آنفاً، وقد أوردت هذه الدراسة العديد من الحجج العلمية التي تؤكد على صحة النقل للقرآن الكريم من النبي ﷺ إلى أمته، وذلك في بابين، الباب الأول : اختص بالنقل الشفاهي للقرآن الكريم، وفيه معنى التلقى والعرض، والصحابة الذين عرضوا على رسول الله ﷺ، والتابعين الذين عرضوا على هؤلاء الصحابة، وصور تبليغ النص القرآني، واستفاضة قراءة القرآن في الأمة، وبعض المسائل الأخرى المتعلقة بهذا الجانب، الباب الثاني : اختص بالنقل الخطي للقرآن الكريم، وفيه تدوين القرآن في عهد النبي ﷺ، وجمعه في عهد أبي بكر رضي الله عنه، والنسخ العثماني، ثم مسائل متعلقة بالمصاحف العثمانية كعددها وترتيب السور فيها ومعالم رسمها وغير ذلك .

وفي هذه الدراسات الثلاث - كما رأيت - إشارات للقضية المذكورة وعرض لبعض جزئياتها، لكن ما يميز دراستي لهذه القضية عن غيرها من الدراسات هو معالجة القضية المذكورة بطريقة علمية واستيعاب جل الأدلة على صحتها والاستعانة في ذلك بنصوص العلماء وآرائهم إضافة إلى توثيق ذلك من خلال أمثلة للقراءات القرآنية وهو ما لم يتحقق في الدراسات الثلاث المذكورة .

فقد بينتُ أثر معنى نسبة القراءة إلى القراء في توثيق صحة القراءة المروية عنهم، وأوضحتُ مصدر اختلاف القراءات من خلال أدلة علمية تؤكد ما قرره العلماء في هذه المسألة، وقيمتُ بالربط بين اتباع الأثر في القراءة وتواترها وأكدتُ على أن اتباع الأثر سمة من سمات التواتر من خلال العديد من الأدلة العلمية والنصوص المتظاهرة التي وردت عن الصحابة والتابعين والقراء، ثم فصلتُ القول في أدلة صحة النقل واتباع الأثر عند الأئمة القراء (القراء العشرة) على وجه الخصوص، إذ طُعن على القراءات في هذه المرحلة وتوهم البعض أن القراءات التي نسبت إلى بعض القراء العشرة لم تحظ بالتواتر ولم تُثقل عن غيرهم، فكان فيما ذكرت من الأدلة رد على

ذلك وتأكيد على تواتر القراءات العشر عن هؤلاء الأئمة القراء .

منهج البحث

المنهج الذي سلكته في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي^(١)، حيث إن طبيعة البحث تقضي استخلاص المادة العلمية لقضية صحة نقل القراءات القرآنية ووصفها من خلال استقراء النصوص والأدلة الخاصة بها، ثم تحليل هذه النصوص والأدلة والإفادة منها.

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يشتمل على مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث وخاتمة. أما المقدمة ؛ فقد تناولت فيها أهمية الموضوع ومشكلته وأهدافه والدراسات السابقة عليه، ومنهج البحث وخطته .

وأما التمهيد : فقد عرفت فيه بالقراءات وذكرت معنى نسبتها إلى الأئمة القراء.

وأما المباحث فقد رتبها على النحو التالي :

المبحث الأول : مصدر القراءات والأصل في اختلافها .

المبحث الثاني : الإسناد خصيصة من خصائص الأمة المحمدية.

المبحث الثالث : صحة النقل واتباع الأثر سمة من سمات التواتر .

المبحث الرابع : أدلة صحة النقل واتباع الأثر في القراءات القرآنية، وفيه سبعة أدلة :

الدليل الأول : دلالة بعض القراءات على معان يوهم ظاهرها الإشكال

الدليل الثاني : مخالفة القراءة في بعض الحروف للأفشى في اللغة والأقيس في العربية.

الدليل الثالث : اختصاص القراءة في بعض الحروف بمواضع معينة دون نظائرها.

الدليل الرابع : اتفاق الأئمة القراء على قراءة واحدة في الألفاظ المحتملة لقراءات متعددة.

الدليل الخامس : قراءة بعض الحروف بما يخالف صريح رسمها في كل المصاحف العثمانية.

الدليل السادس : مخالفة الأئمة القراء ورواتهم مصاحف بلدانهم.

الدليل السابع : مخالفة بعض الأئمة القراء مذاهبيهم في العربية في بعض الحروف.

وأما الخاتمة : ففيها أهم نتائج البحث.

(١) المنهج الوصفي يعتمد على استقراء المادة العلمية لقضية معينة وعرضها عرضاً مرتباً ترتيباً منهجياً، والمنهج التحليلي يقوم على ثلاثة أسس : وهي التفسير والنقد والاستنباط. ينظر تفصيل المنهجين في أبحاث البحث في العلوم الشرعية د / فريد الأنصاري ص ٦٦ وما بعدها .

التمهيد

وفيه تعريف القراءات، ومعنى نسبتها إلى الأئمة القراء

أولاً : تعريف القراءات :

القراءات في اللغة : جمع قراءة، والقراءة : ضم الحروف والكلمات بعضها إلى بعض في الترتيل^(١).

وفي الاصطلاح : ذكر لها العلماء عدة تعريفات، منها :

- ١- أنها علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزواً لناقله^(٢).
- ٢- اختلاف ألفاظ الوحي في كتابة الحروف أو كلفتها من تخفيف وتثقال وغيرهما^(٣).
- ٣- أن القراءات علم يعرف منه اتفاق الناقلين لكتاب الله واختلافهم في اللغة والإعراب والحذف والإثبات والتحريك والإسكان، والفصل والاتصال، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال من حيث السماع^(٤).

وبالتأمل في هذه التعريفات نرى أن أضببطها هو التعريف الأول، لإخراجه العلوم الأخرى كالتفسير والنحو وغيرهما ونصه على الأداء ومواضع الاتفاق والاختلاف وعزو ذلك إلى ناقله أما التعريف الثاني، فقد أدخل الكتابة مع علم القراءات، والكتابة تتعلق بعلم الرسم والضبط، ومن ثم فهو ليس بمانع.

وكذا التعريف الثالث فهو وإن نص على النقل ومواضع الاتفاق والاختلاف في علم القراءات، إلا أنه أدخل معه غيره من العلوم كعلوم الرسم والضبط واللغة، فهو أيضاً ليس بمانع. وللقراءات علاقة وثيقة بالقرآن، هي علاقة الجزء بالكل، إذ القراءات أبعاض للقرآن وهو كل لها، وما الفرق بينهما إلا الفرق بين الكل وأجزائه^(٥).

(١) معجم مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني (ق ر أ).

(٢) منجد المقرئين لابن الجزرى : ٦١ .

(٣) البرهان للزركشى ١ / ٣١٨ .

(٤) لطائف الإشارات للقسطلاني ١ / ١٧٠ .

(٥) ينظر : القراءات أحكامها ومصدرها للدكتور / شعبان محمد إسماعيل : ٢١ .

ثانياً : معنى نسبة القراءة إلى الأئمة القراء :

الأصل فى نقل القراءات القرآنية أن تروىها أمة عن أمة فى كل مصر وفى كل عصر، فلا يكتفى فيها بنقل الواحد ولا الاثنين ولا الثلاثة حتى تكون الأحرف المنقولة معلومة مشهورة لدى عامة القراء.

ثم إن الاعتماد فى هذا النقل على الحفاظ لا على المصاحف والكتب، ولذلك حين أرسل عثمان المصاحف إلى الأمصار أرسل كل مصحف مع من يوافق قراءته فى الأكثر الأغلب، وقرأ كل مصر بما فى مصحفهم، وتلقوا ما فيه من الصحابة الذين تلقوه عن النبى ﷺ.

ثم تجرد قوم للقراءة والأخذ واعتنوا بضبط القراءة أتم عناية، حتى صاروا فى ذلك أئمة يقتدى بهم ويرحل إليهم ويؤخذ عنهم، أجمع أهل بلدهم على تلقى قراءتهم بالقبول ولم يختلف عليهم فيها اثنان، ولتصديهم للقراءة نسبت إليهم^(١).

فنسبة القراءات المروية إلى أحد الأئمة كقولهم : قراءة نافع وقراءة ابن كثير إنما هى نسبة اختيار لا نسبة اقتصار، بمعنى أن تلك الحروف التى رواها نافع لم ينفرد بروايتها والإقراء بها دون غيره من القراء، وخاصة من أهل بلده المدينة النبوية، بل شاركه غيره من القراء فى روايتها والإقراء بها، واشتهرت عندهم، وربما تكون قد بلغت بعضهم وتقلوها عن شيوخهم ولم يقرئوا بها لكنها معلومة لديهم، فنسبتها إلى نافع دون غيره إنما لكونه اشتهر بها وبضبطها، ولازم القراءة والإقراء بها أكثر من غيره، وكذلك القول فى بقية القراء، والأمر فى ذلك ليس بدعة، ففى عهد الصحابة كان هناك من يقرأ بحرف أبى وحرف ابن مسعود وغيره^(٢).

قال الدانى : إن معنى إضافة كل حرف مما أنزل الله تعالى إلى من أضيف من الصحابة كأبى وعبد الله وزيد وغيرهم من قبل أنه كان أضبط له وأكثر قراءة وإقراء به وملزمة له وميلاً إليه لا غير ذلك، وكذلك إضافة الحروف والقراءات إلى أئمة القراءة بالأمصار المراد بها أن ذلك القارئ وذلك الإمام اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة وأثره على غيره وداوم عليه ولزمه حتى اشتهر وعرف به وقصد فيه وأخذ عنه، فلذلك أضيف إليه دون غيره من القراء، وهذه الإضافة إضافة اختيار وداوم لا إضافة اختراع ورأى واجتهاد^(٣).

(١) النشر لابن الجزرى ١ / ١٤ .

(٢) القراءات الشاذة، دراسة لنشأتها ومعاييرها، د / سامى عبد الفتاح هلال : ٦٧ .

(٣) جامع البيان له ١ / ١٢٩ ، ١٣٠ .

المبحث الأول

مصدر القراءات والأصل في اختلافها

لقد بلغ من عناية الرسول ﷺ وصحابته الكرام بالقرآن الكريم واهتمامهم به أنهم لم يكتفوا بحفظه في الصدور وعلى صفحات القلوب، وإنما جمعوا إلى الحفاظ الكتابة في الرقاع والعسب والأكتاف ونحوها، وبذلك اجتمع للقرآن الوجودان : الوجود في الأذهان والصدور، والوجود في الكتابة والسطور.

لكن كان المعول عليه الأول في حفظ القرآن إنما هو التلقى الشفاهي والأخذ بالسمع لا الأخذ من الصحف والرقاع، فقد تلقى النبي ﷺ عن أمين الوحي جبريل [○] وعن النبي تلقى الكثير من الصحابة النجباء العدول الضابطين الأمانة، وعن الصحابة تلقى الكثير من التابعين الفضلاء، وهكذا نقله العدد الكثير عن مثله حتى وصل إلينا كما أنزل من غير زيادة ولا نقصان ولا تبديل ولا تحريف، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ ^(١).

ومن المعروف أن الحق سبحانه وتعالى أنزل القرآن على سبعة أحرف، وقد نصت على ذلك أحاديث كثيرة، منها :

١- ما روى عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال : (قال رسول الله ﷺ « أقرأني جبريل على حرف فراجعتة، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف) ^(٢).

٢- ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله ﷺ فكذت أساوره في الصلاة، فتصبرت حتى سلم، فلببته بردائه، فقلت : من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ ؟ قال : أقرأنيها رسول الله ﷺ، فقلت : كذبت، فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأت فانطلقت به أفوده إلى رسول الله ﷺ فقلت : إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها، فقال رسول الله ﷺ « أرسله. اقرأ يا هشام

(١) سورة الحجر، الآية : ٩.

(٢) متفق عليه أخرجه البخاري في صحيحه ٢ / ٢٤٥، كتاب فضائل القرآن (٦٦)، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف (٥) حديث (٤٩٩١)، ومسلم في صحيحه ٢ / ٢٢٥، كتاب صلاة المسافر (٦) باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف (٤٨)، حديث (٨١٩).

د. عبد الله بن عواد الجهني

« فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله ﷺ « كذلك أنزلت » ثم قال : « اقرأ يا عمر » فقرأت القراءة التي أقرأني فقال رسول الله ﷺ « كذلك أنزلت إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقراءوا ما تيسر منه »^(١).

وغير ذلك من الأحاديث الصحيحة التي تدل على أن القرآن نزل على سبعة أحرف، وهذه الأحرف متمثلة في القراءات القرآنية التي نقلت إلينا نقلاً صحيحاً متواتراً عن رسول الله ﷺ.

ثم إن الصحابة - رضوان الله عليهم - قد اختلف أخذهم عن رسول الله ﷺ، فمنهم من أخذ القرآن عنه بحرف واحد، ومنهم من أخذه بحرفين، ومنهم من زاد على ذلك، ثم تفرقوا في البلاد، وهم على هذه الحال، فاختلف بسبب ذلك أخذ التابعين عنهم، وأخذ تابع التابعين عن التابعين، وهلم جراً حتى وصل الأمر على هذا النحو إلى الأئمة القراء المشهورين الذين تخصصوا واتقطعوا للقراءات يضبطونها ويعنون بها وينشرونها^(٢).

قال الداني : ووجه هذا الاختلاف في القرآن أن رسول الله ﷺ كان يعرض القرآن على جبريل في كل عام عرضة، فلما كان في العام الذي توفي فيه عرض عليه عرضتين، فكان جبريل يأخذ عليه في كل عرضة بوجه وقراءة من هذه الأوجه والقراءات المختلفة، ولذلك قال^٣ : « إن القرآن أنزل عليها وإنها كلها شاف كاف »^(٣) وأباح لأئمة القراء بما شاءت منها مع الإيمان بجميعها والإقرار بكلها، إذ كانت كلها من عند الله منزلة، ومنه مأخوذة.

ولم يلزم أمته حفظها كلها ولا القراءة بأجمعها، بل هي مخيرة في القراءة بأي حرف شاءت منها كتخييرها إذا هي حنثت في يمين وهو موسرة بأن تكفر بأي الكفارات إن شاءت إما بعق وإما بإطعام وإما بكسوة، وكذلك المأمور في الفدية بالصيام أو الصدقة أو النسك، أي ذلك فعل، فقد أدى ما عليه وسقط عنه فرض غيره، وكذلك أمروا بحفظ القرآن وتلاوته، ثم خيروا في قراءته بأي الأحرف السبعة شاؤوا إذا كان معلوماً أنهم لم يلزموا استيعاب جميعها دون أن يقتصروا منها على حرف واحد، بل قيل لهم : أي ذلك قرأتم أصبتم^(٤).

(١) متفق عليه أخرجه البخاري في صحيحه ٢ / ٣٤٥، كتاب فضائل القرآن (٦٦)، باب : أنزل القرآن على سبعة أحرف (٥)، حديث (٤٩٩٢)، واللفظ له، وأخرجه مسلم في صحيحه ٣ / ٢٢٥، ٢٢٤، كتاب صلاة المسافرين (٦)، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف (٤٨)، حديث (٨١٨)

(٢) مناهل العرفان للزرقاني ١ / ٤١٣، والقراءات أحكامها ومصدرها : ٤٦ .

(٣) الحديث في مسند الإمام أحمد ٥ / ٥١ .

(٤) جامع البيان في القراءات السبع للداني ١ / ١١٩، ١٢٠ .

صحة النقل في القراءات القرآنية

ونخلص مما سبق إلى أن القراءات القرآنية وحى منزل من الحق تبارك وتعالى، كما أن القرآن الكريم كذلك، وأنها نشأت تعليم جبريل للرسول ﷺ، فقد علمه القرآن بأحرفه المختلفة وقراءاته المتعددة، وعن الرسول ﷺ أخذ الصحابة الكرام على هذه الحال من اختلاف الأحرف وتعدد القراءات، وكذلك أخذ عن الصحابة التابعون، وعن التابعين أخذ تابع التابعين، وهكذا نقل القرآن الكريم بقراءاته الثابتة نقلاً صحيحاً متواتراً كما أنزل على سيدنا رسول الله ﷺ.

المبحث الثاني

الإسناد خصيصة من خصائص الأمة المحمدية

المراد بالإسناد هنا : الطريق الموصلة إلى القرآن الكريم^(١) بالنقل الصحيح المتواتر إلى رسول الله ﷺ^(٢).

وقد بينا فيما سبق أن الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور لا على حفظ الكتب والسطور، ونقرر هنا أن هذه أشرف خصيصة من الله تعالى للأمة المحمدية الموصوفة بأننا جليلهم في صدورهم، بخلاف غيرها من الأمم التي لا تقرأ كتبها إلا نظراً في المكتوب لا عن ظهر قلب. ومما ينبغى أن نؤكد عليه هنا أن القراءات سنة متبعة، ونقل محض، فلا بد من إثباتها وصحتها، ولا طريق إلى ذلك إلا بالإسناد الصحيح بنقل عدل ضابط ثقة متقن عن مثله إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة قاذحة^(٣).

وفي تفصيل هذه الأمة بالإسناد روى عن محمد بن حاتم بن المظفر أنه قال : إن الله تعالى قد أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها قديمها وحديثها إسناد، إنما هو صحف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم التي أخذوها عن غير الثقات، بخلاف هذه الأمة، فإنها تنص عن الثقة المعروف في زمانه، المشهور بالصدق عن مثله حتى تنتهي أخبارهم^(٤).

وكلامه في ذلك حق وصواب، فإننا إذا نظرنا في حال القرآن الكريم وغيره من الكتب السماوية وجدنا أن القرآن الكريم هو الكتاب الوحيد الذي كلف الله عز وجل الأمة بحفظه كله، بحيث يحفظه عدد كثير في كل طبقة من الطبقات، يثبت به التواتر الذي يفيد القطع واليقين، وإلا أئمت الأمة كلها، بخلاف التوراة والإنجيل وغيرهما من الكتب المنزلة، إذ لم تكلف الأمم السابقة بحفظها عن ظهر قلب كما كلفت الأمة الإسلامية بحفظ القرآن، بل كان هذا الأمر بالتخيير، فمن شاء حفظ، ومن شاء اعتمد في القراءة على المكتوب، وهذا الأخير هو الأعم الأغلب من شأن بني إسرائيل وغيرهم، ولم تتوفر الدواعي لحفظ هذه الكتب والصحف، كما توفرت للقرآن الكريم، ومن ثم سهل

(١) لطائف الإشارات ١ / ١٧٣.

(٢) القراءات أحكامها ومصدرها : ٧٢.

(٣) لطائف الإشارات ١ / ١٧٣، وينظر : القراءات أحكامها ومصدرها : ٧٣.

(٤) التعليق السابق.

صحة النقل في القراءات القرآنية

فيها التحريف والتبديل، ولم يكن لها من ثبوت النص القطعي الموثوق به مثل ما للقرآن العظيم^(١).
 ونشير هنا إلى أن المقصود بحفظ القرآن الكريم في الكلام السابق أن يكون نصه - كما أنزل -
 مستظهِراً في قلوب الأمة المحمدية، ومعنى استظهار القرآن: حفظه عن ظهر قلب، بحيث يقرؤه
 المستظهر دون تطلع في المصحف أو تلقين، ونظراً إلى أن النص القرآني مُنزل من عند الله تعالى،
 فإنه لم يكن متاحاً للاستظهار إلا بتلقيه عن البشريّ الوحيد الذي أنزل عليه القرآن ليبلغه إلى
 سائر البشر وهو محمد ﷺ^(٢).

(١) ينظر: المدخل لدراسة القرآن الكريم للشيخ / محمد أبو شهبة: ٣٨٩.

(٢) وثيقة نقل النص القرآني من رسول الله ﷺ إلى أمته، للدكتور/ محمد جبل ص: ١٢.

المبحث الثالث

صحة النقل واتباع الأثر سمة من سمات التواتر

من المعلوم أنه لم يحظ كتاب من الكتب ولا سيما السماوية منها بمثل ما حظى به القرآن الكريم من العناية ووثاقة النقل، ولم يسلم كتاب من التبديل والتحريف غير القرآن الكريم، لأنه قد نقل عن طريق التواتر.

ومن المسلمات أن التواتر لا يتحقق إلا برواية عدد كبير في كل طبقة من الطبقات يحصل بروايتهم اليقين، ولا يكون ذلك إلا عن طريق التلقى والمشاهدة والأخذ بالسمع، وقد رشدت الأمة باتباعها هذا المنهج في نقل القرآن الكريم حتى صار سنة ولا سيما في القراءات الصحيحة التي أجمعت الأمة عليها دون غيرها.

ومن ثم كان اعتماد الصحابة - رضوان الله عليهم - في حفظ القرآن على التلقى والسمع من النبي ﷺ أو ممن سمعه من النبي من الصحابة، وما كانوا يعتمدون في حفظه على المكتوب في عهد النبي ﷺ ولا على النقل من الصحف والمصاحف بعد كتابتها وإنما كان اعتمادهم على التلقى الشفاهي أو العرض^(١).

وعلى هذه الحال من الاعتماد في نقل القرآن الكريم على التلقى عرضاً وسماعاً تربي على يد الصحابة الكرام جيل من التابعين أخذوا عنهم القراءة، فكان كل تابعي يحفظ القرآن الكريم على طريقة شيخه من الصحابة، وانتشر هؤلاء في المدن والأمصار، غير أنهم لم يكونوا متجردين لمهمة الإقراء، بل كانوا مشغولين بالإفتاء والتفسير والجهاد وغير ذلك، إلى أن جاء قوم بعدهم تجردوا للإقراء واعتنوا بضبط القراءة، وأصبحوا في هذا المجال أئمة يرحل إليهم ويؤخذ عنهم، منهم القراء العشرة، هؤلاء الأئمة الذين اتبعوا في قراءتهم الأثر والتزموا بما تلقوه من شيوخهم وأقرأوا الناس بما ثبت نقله^(٢).

وهكذا كان طريق أخذ القراءة أن تؤخذ عن إمام ثقة لفظاً عن لفظ إماماً عن إمام، الآخر عن الأول إلى أن يتصل بالنبي ﷺ.

(١) ينظر: المدخل لدراسة القرآن الكريم: ٣٩٢، وقواعد نقد القراءات، للدكتور/ عبد الباقي سيسى: ٩٩.

(٢) ينظر: القراءات الشاذة، دراسة لنشأتها ومعاييرها: ١٠٢.

صحة النقل في القراءات القرآنية

هذا وقد ورد الكثير من النصوص المتظاهرة التي تدل دلالة واضحة على وجوب اتباع الأثر في القراءة، وتقرر أن الأصل في القراءة إنما هو الاعتماد على النقل فلا يتوصل إليها إلا به، وتثبت أن القراءة سنة متبعة لا تجوز مخالفتها.

فعن زيد بن ثابت : القراءة سنة، فاقراءوه كما تجدونه^(١).

وعن عبد الله بن مسعود : إني سمعت القرأة فرأيتهم متقاربين، فاقراءوا كما علمتم، وإياكم والنتطع والاختلاف^(٢).

وعن حذيفة بن اليمان : اتقوا الله معشر القراء وخذوا طريق من كان قبلكم، فوالله لئن استقمتم وعن عروة بن الزبير : إنما قراءة القرآن سنة من السنن، فاقراءوه كما علمتموه^(٣)، وفي رواية : كما أقرتتموه^(٤).

ولأن القراءة سنة متبعة رأينا أكثر الأئمة القراء يصرح باتباعه الأثر في قراءته والتزامه بما رواه عن شيوخه.

قال حمزة : ما قرأت حرفاً قط إلا بأثر^(٥).

وقال أبو عمرو : لولا أنه ليس لى أن أقرأ إلا بما قد قرئ به لقرأت حرف كذا وحرف كذا كذا^(٦).

وسئل ﷺ عن قوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ﴾^(٧) في موضع، وقوله :

﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ﴾^(٨) في موضع، أيعرف هذا؟^(٩)، فقال : ما يُعرف إلا أن يسمع من المشايخ

(١) السبعة : ٥٠، وجامع البيان للداني ١ / ١٤٠.

(٢) السبعة : ٤٧، ونحوه في جامع البيان للداني ١ / ١٣٥.

(٣) السبعة : ٥٢.

(٤) السابق نفسه، وجامع البيان للداني ١ / ١٤٢، ١٤٣.

(٥) السبعة : ٧٥، ومعرفة القراء ١ / ٢٥٤.

(٦) السبعة : ٨٢، والنشر ١ / ٢١.

(٧) سورة الصافات، من الآية : ١١٣.

(٨) سورة الصافات، من الآية : ١٠٨.

(٩) يعنى أن صورتها في المصحف واحدة.

الأولين، وقال: إنما نحن فيمن مضى كيقبل في أصول نخل طُوال^(١).

وقال الكسائي: لو قرأت على قياس العربية لقرأت ﴿كَبْرَهُ﴾^(٢) برفع الكاف؛ لأنه أراد عظمه ولكنى قرأت على الأثر^(٣) لقد سبقتم سبقاً بعيداً، ولئن تركتموهم يميناً وشمالاً لقد ضللتهم ضلالاً بعيداً.

لقد حرص هؤلاء الأئمة على اتباع أثر السابقين في القراءة، وتحرزوا في نقل القراءات عما لا تتم الثقة بروايته، فلا تقبل قراءة إلا إذا تواتر نقلها عن الثقات المشهورين بصحة النقل وإتقان الحفظ المأمونين على تأدية الرواية واللفظ، فلا مجال هنا لرأى ولا اجتهاد.

(١) السبعة ٤٨.

(٢) سورة النور، من الآية: ١١.

(٣) جامع البيان للداني ١ / ١٥٠، وجمال القراءة للسخاوي ٢ / ٥٧٨.

المبحث الرابع

أدلة صحة النقل واتباع الأثر عند الأئمة القراء

الدليل الأول : دلالة بعض القراءات على معان يوهم ظاهرها الإشكال :

إن ما ورد عن الأئمة القراء من قراءات في حروف القرآن الكريم يرى أن بعض هذه الصور قد يفهم منه معان مشكلة فيها من الخفاء وعدم الوضوح ما يحتاج إلى إعمال عقل وتأويل ووقوف على أقوال علماء اللغة وعلماء التفسير وغيرهم حتى يتوصل إلى معرفة المراد منها على الوجه الصحيح، ومع ذلك فقد تواترت هذه القراءات وثبت نقلها عن أئمة القراءة بالسند المتصل ؛ دون النظر إلى إشكال المعنى أو عدم إشكاله، ومن أمثلة ذلك :

- قراءة التخفيف في لفظ (كذبوا) من قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَرَ الرُّسُلُ وَظَنُوا أَنَّهُمْ قَدْ كَذَّبُوا ﴾^(١)

وهي لعاصم وحمزة والكسائي وأبي جعفر وخلف العاشر^(٢)، فقد وقع في معنى هذه القراءة إشكال عند البعض^(٣)، وقد نتج هذا الإشكال عن فهمهم أن الرسل قد ظنوا عدم وقوع ما وعدوا به من النصر، وهذا مما يناقض الإيمان والعصمة.

ففي معنى قراءة التخفيف يقول الإمام البيضاوي : « وظنوا أنهم قد كذبوا » أي كذبتهم أنفسهم حين حدثتهم بأنهم ينصرون، أو كذبهم القوم بوعد الإيمان، وقيل الضمير للمرسل إليهم، أي وظن المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم بالدعوة والوعيد، وقيل : الأول للمرسل إليهم والثاني للرسول، أي وظنوا أن الرسل قد كذبوا وأخلفوا فيما وعد لهم من النصر وخلط الأمر عليهم، وما روى عن ابن عباس - رضى الله عنهما - أن الرسل ظنوا أنهم أخلفوا ما وعدهم الله من النصر، إن صح فقد أراد بالظن ما يهجس في القلب على طريق الوسوسة، هذا وإن المراد به المبالغة في التراخي والإمهال على سبيل التمثيل^(٤).

(١) سورة يوسف، من الآية ١١٠.

(٢) وبالتشديد قرأ الباقرن. النشر ٢ / ٢٢٢، والإتحاف ٢٣٦.

(٣) ينظر : السابق نفسه.

(٤) أنوار التنزيل ٣ / ١٧٩.

د. عبد الله بن عواد الجهني

ومن ثم فلا يلزم أن يكون معنى هذه القراءة ظن الرسل أنهم قد كذبوا وأخلفوا فيما وعدوا به من النصر.

وعلى فرض صحة هذا فإنه يوجه بأن الرسل بشر، فلما يؤسوا من إيمان قومهم وطال البلاء عليهم . بلاء الكفر والعناد من أقوامهم مع عدم وقوع العذاب بالأقوام ظنوا . أى خامرت نفوسهم الوسواس والخواطر بأن ما وعدوا به من النصر لن يقع^(١)، وجريان هذه الخواطر فى نفوس الرسل لا ينافى إيمانهم ولا عصمتهم .

هذا على أن المراد بالظن ما يخطر بالبال ويهجس فى القلب من شبه الوسوسة وحديث النفس على ما عليه البشرية كما رأيت، وأما الظن الذى هو ترجيح أحد الجائزين على الآخر فغير جائز على رجل من المسلمين، فما بال رسل الله الذين هم أعرف الناس بربهم، وأنه متعال عن خلف الميعاد، منزه عن كل قبيح؟^(٢)

وأما قراءة التشديد فمعناها : ظن الرسل أنهم قد كذبتهم قومهم فيما وعدوهم من العذاب والنصرة عليهم^(٣).

فمع مع رأيت من إشكال فى معنى قراءة التخفيف، لكنها ثبتت بالتواتر ونقلت بالسند الصحيح المتصل عن سيدنا رسول الله ﷺ؛ لأن القراءة سنة يجب اتباعها، ولو كان الأمر على خلاف ذلك لما قرأ القراء بما يشكل معناه من قراءات، وهذا من جملة الأدلة على أن المعول عليه فى أمر القراءات إنما هو التوقيف واتباع الإسناد وليس الرأى والاجتهاد.

- وقراءة ضم التاء من لفظ (عجبت) فى قوله تعالى : ﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخُرُونَ ﴾^(٤) :

وهى لحمزة والكسائى وخلف العاشر^(٥) والإشكال هنا إنما هو فى إسناد العجب إلى الله تعالى، مما دفع البعض إلى إنكار هذه القراءة^(٦).

(١) ينظر: الرد على جولد تسيهر فى مطالعته على القراءات ١٢٧، نقلًا عن جامع البيان للطبرى ١٦ / ٣٠٦، ٣٠٥ .

(٢) ينظر: الكشاف للزمخشري ٢ / ٤٩٠ .

(٣) السابق نفسه .

(٤) سورة الصافات، آية : ١٢ .

(٥) وبفتحها قرأ الباقرن . النشر ٢ / ٣٦٧، والإتحاف ٤٧٢ .

(٦) ينظر: قواعد نقد القراءات القرآنية ١٧٥ .

قال الفراء : ﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴾ قرأها الناس بنصب التاء ورفعها والرفع أحب إلى لأنها قراءة عليّ وابن مسعود وعبد الله بن عباس، ثم ذكر بإسناده عن الأعمش أنه قال : قال شقيق : قرأت عند شريح « بل عجبْتُ ويسخرون » فقال: إن الله لا يعجب من شيء، إنما يعجب من لا يعلم، قال : فذكرت ذلك لإبراهيم النخعي فقال: إن شريحاً شاعر يعجبه علمه، وعبد الله (١) أعلم بذلك منه، قرأها ﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴾ ثم قال (٢) : والعجب وإن أسند إلى الله فليس معناه من الله كمعناه من العباد، ألا ترى أنه قال: ﴿ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ ﴾ (٣) وليس السخري من الله كمعناه من العباد، وكذلك قوله ﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ (٤) وليس ذلك من الله كمعناه من العباد، ففى ذا بيان لكسر قول شريح، وإن كان جائزاً ؛ لأن المفسرين قالوا : بل عجبت يا محمد ويسخرون هم، فهذا وجه النصب (٥) .

وعلى ذلك فلا يلزم من إثبات العجب عدم العلم، إذ العجب من الله ﷻ خلافة من الآدميين.

ومن ثم فلا إشكال فى إبقاء التعجب هنا على ظاهره مسنداً إليه تعالى على ما يليق به منزلهاً عن صفات المحدثين كما هو طريق السلف الأسلم الأسهل (٦) ، وأما عن شريح فإنه قاض متفتح يعتز به الفكر الإسلامى، لكنه رغم مواهبه الموسوعية لم يصل فى القراءة إلى أن يعدّ من القراء، وأقصى قيمة لكلامه هنا أنه اخترا قراءة من قراءتين صحيحتين ؛ لأن نفسه استراحت إليها، أو لأن معناها انسجم مع توازنه الفكرى، وذلك حقه ما دام لم يجحد القراءة الأخرى (٧) .

فثبوت هذه القراءة . أعنى القراءة بضم التاء . مع ما ورد فى معناها من إشكال يعدّ من أوضح الأدلة على توقيفية القراءات القرآنية وتمسك الأئمة فيها بما صح نقله وثبتت روايته .

الدليل الثانى : مخالفة القراءة فى بعض الحروف للأفشى فى اللغة والأقيس فى العربية :

ليس معنى موافقة القراءة للغة أن تأتى القراءة على أفصح اللغة وأقيسها، بل معنى ذلك أن توافق القراءة وجهاً سائغاً فى اللغة العربية، سواء كان أفصح أم فصيحاً مجمعاً عليه أم مختلفاً

(١) يعنى ابن مسعود.

(٢) أى : الفراء.

(٣) سورة التوبة، من الآية ٧٩ .

(٤) سورة البقرة، من الآية ١٥ .

(٥) معانى القرآن له ٢ / ٢٨٤، وينظر : قواعد نقد القراءات القرآنية ١٧٥، ١٧٦ .

(٦) الإتحاف ٤٧٢ .

(٧) الرد على جولد تسيهر فى مطالعته على القراءات ١٥٨ .

د. عبد الله بن عواد الجهني

فيه اختلافاً لا يضر مثله، وإن لم يكن مشهوراً عند علماء اللغة، فقد ترد القراءة على وجه قليل أو غير مشهور في اللغة، لكنها لن تخرج بحال عن كلام العرب، والحقيقة أن كل قراءة ثبتت عن طريق التواتر ووافقت خط المصحف يلزم أن يكون لها وجه في العربية ضرورة نزول القرآن الكريم بلغة العرب.

قال الداني: «وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفضى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت لا يردها قياس عربية ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها»^(١).

ولما كان المعول عليه عند الأئمة القراء في نقل حروف القرآن إنما هو التلقى والرواية واتباع الأثر دون اعتبار الأفضح أو الأقيس أو الأشهر في اللغة لم يقتصر على نقل القراءة على ما كان خاضعاً للأقيسة اللغوية أو موافقاً للأكثر شهرة في اللغة، ولكن رأينا فيما نقل عنهم من قراءات صحيحة ومتواترة ما خالف هذه الأمور، ومع ذلك تواتر نقله وثبتت قرآنيته؛ لأن العمل كما قلنا على التلقى والمشاهدة.

ومن أمثلة ذلك :

- قراءة حمزة بخفض «الأرحام» من قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(٢).

فهذه القراءة قد خالفت القاعدة النحوية التي تمنع عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور بدون إعادة الجار كما عند جمهور البصريين، وهو ما جعل النحاة من البصريين خاصة يضعفون هذه القراءة ويردونها، بل ويخطئونها ويحرمون القراءة بها^(٣)، لا لشيء إلا لأنها خالفت القاعدة النحوية التي قعدوها بأنفسهم ثم حكموها في القراءات القرآنية، وهذا أمر مرفوض لأن النحو هو الذي يؤصل على القرآن وليس العكس، ولأنه عند اختلاف النحويين والقراء يكون المصير إلى القراء؛ لأنهم نقلوا عن من ثبتت عصمته من الغلط، ولأن القراءة ثبتت تواتراً، وما نقله النحويون

(١) جامع البيان له ٢ / ٨٦٠.

(٢) سورة النساء، من الآية الأولى.

(٣) ينظر: إبراز المعاني ٤١٠ - ٤١٢، والبحر المحيط ٣ / ١٦٥ - ١٦٧.

قلت: وقراءة الباقرين بالنصب. ينظر: السبعة ٢٦، والنشر ٢ / ١٨٦، والإتحاف ٢٢٦.

صحة النقل في القراءات القرآنية

فأحاد، والقراء أعدل وأكثر، فالرجوع إليهم أولى^(١).

والقراءة المذكورة قراءة صحيحة ثابتة متواترة عن سيدنا رسول الله ﷺ قرأ بها سلف الأمة، واتصلت بأكابر قراء الصحابة الذين تلقوا القرآن من في رسول الله ﷺ بغير واسطة.

إضافة إلى أن منع هذا الوجه ليس بإجماع النحويين، بل هو رأى البصريين منهم، أما الكوفيون فكانوا إزاء هذه القراءة على منهج لغوى سليم غاية السلامة، حيث تقبلوها بصدر رحب وأجازوها دون تردد، ودعموها بالوارد من الشواهد نثراً وشعراً.

وليس الغرض هنا الدفاع عن مثل هذه القراءة الصحيحة ولا الاحتجاج لها، فلولم يكن لها من الحججة إلا ثبوتها بالتواتر والسند الصحيح عن سيدنا رسول الله ﷺ لكفى، بل الغرض هو إثبات أن هؤلاء الأئمة القراء قد اعتمدوا في نقل حروف القرآن على التلقى والرواية دون اعتبار الأفصح أو الأشهر في اللغة، ولولا الرواية واتباع الأثر لكان من الممكن أن يقتصر القراء على القراءة بما يوافق أفصح اللغة وأشهرها.

- وقراءة نافع بضم سين « ميسرة » من قوله تعالى: ﴿ فَظَنِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾^(٢) :

ومخالفة المشهور من اللغة هنا في مجيء هذه القراءة على « مفعلة » وليس في كلام العرب « مفعلة » إلا حروف قليلة شاذة على حد تعبيرهم.

قال أبو جعفر النحاس: « ميسرة - بفتح السين - أفصح اللغات، وهي لغة أهل نجد، وميسرة - بالضم - وإن كانت لغة أهل الحجاز فهي من الشواذ، لا يوجد في كلام العرب مفعلة إلا حروف معدودة شاذة ليس منها شيء إلا يقال فيه مفعلة، وأيضاً فإن الهاء زائدة، وليس في كلام العرب مفعلاً « البتة »، وقراءة من قرأ ﴿ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ لحن لا يجوز^(٣).

ونقول: إن كانت قراءة الفتح أفصح اللغات وأكثر في الكلام وأشهر في الاستعمال، فإن قراءة الضم لغة أهل الحجاز، وقرأ بها غير نافع كثير من القراء، وقد جاء في كلام العرب « مفعلة »

(١) ينظر: غيث النفع: ٩١.

(٢) سورة البقرة، من الآية ٢٨٠.

قلت: وقراءة الباقيين بالفتح. النشر ٢ / ١٨٧، والإتحاف ٢١٢، ٢١٣.

(٣) إعراب القرآن له ١ / ١٢٩، وينظر: قواعد نقد القراءات القرآنية ٢٤٥.

د. عبد الله بن عواد الجهني

بالضم في نحو: المشرقة والمشربة والمقبرة، وإن كان الفتح أكثر وأشهر^(١)، إضافة إلى هذه القراءة - أعنى قراءة الضم - قد تواتر نقلها وصح سندها، فلا يجوز ردها لمجرد مخالفتها قاعدة صرفية، إذ لا يشترط في صحة القراءة وثبوتها أن تأتي على الأفضى في العربية أو الأقيس في القواعد التي وضعها أهل العربية، بل الشرط المعول عليه والمعتمد أن يصح سندها وأن تتواتر بنقل الثقات عن سيدنا رسول الله ﷺ حتى ولو كانت على لغة قليلة أو غير فاشية.

الدليل الثالث : اختصاص القراءة في بعض الحروف بمواضع معينة دون نظائرها :

إن الناظر فيما تواتر من قراءات الأئمة العشرة يرى صدق صحة النقل واتباع الأثر في القراءة، فكثيراً ما نجد حروفاً قد تكررت في أكثر من موضع في القرآن الكريم، ورسمت بطريقة واحدة في جميع مواضعها، ومع ذلك لم يتفق القراء على قراءتها بصورة واحدة في هذه المواضع جميعها رغم تكرار هذه الحروف بعينها واتحاد رسمها في سائر مواضعها، وإنما وردت في بعض هذه المواضع قراءات ثابتة اختلف فيها القراء وتعددت فيها قراءاتهم، وفي البعض الآخر من هذه المواضع اتفق القراء على القراءة بوجه واحد وإن كان الرسم يحتمل غير ذلك، إلا أن الاعتماد - كما ذكرنا غير مرة - إنما هو على ما صح نقله وثبتت روايته، وهاك بعض الأمثلة على ذلك :

١ - لفظ «يحزن».

تكرر هذا اللفظ في القرآن الكريم في مواضع كثيرة، منها :

﴿ قَدْ عَلِمَ إِنَّهُ لِيَحْزُنَكَ الَّذِي يَقُولُونَ ﴾^(٢) .

﴿ وَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ ﴾^(٣) .

﴿ قَالَ إِنِّي لِيَحْزُنِّي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ ﴾^(٤) .

﴿ لَا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ ﴾^(٥) .

وغير ذلك من المواضع الواردة في سور القرآن الكريم، وقد قرأ أبو جعفر المدني هذا الحرف

(١) ينظر: الكشف ١ / ٣١٩، والموضح ١ / ٣٥١، والإتحاف ٢١٢، ٢١٣.

(٢) سورة الأنعام، من الآية ٣٣.

(٣) سورة يونس، من الآية ٦٥.

(٤) سورة يوسف، من الآية ١٣.

(٥) سورة الأنبياء، من الآية ١٠٣.

صحة النقل في القراءات القرآنية

في جميع مواضع بفتح الياء وضم الزاي، واستثنى من ذلك موضع سورة الأنبياء، وهو قوله تعالى: ﴿لَا يَخْزَنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ﴾، فقرأه بضم الياء وكسر الزاي، لكن كانت قراءة نافع المدني تلميذ أبي جعفر على عكس ذلك، إذ قرأ الحرف المذكور بضم الياء وكسر الزاي في جميع مواضعه إلا في موضع الأنبياء، فإنه قرأه بفتح الياء وضم الزاي، وقرأ الباقي بفتح الياء وضم الزاي في جميع القرآن^(١).

ولم تختلف المصاحف العثمانية في رسم هذا الحرف في جميع مواضعه؛ لأنها مجردة من النقط والشكل، واللغة تجيز القراءتين ولا تمنع إحداها في أي موضع من المواضع؛ لأن حزن وأحزن لغتان. يقال: حزنه الأمر وأحزنه^(٢)، لكن على الرغم من ذلك رأينا جماعة من القراء اتفقوا على قراءة هذا الحرف في سائر المواضع بصورة معينة، ورأينا بعضهم قد قرأه في موضع معين بصورة تخالف قراءته في بقية المواضع، وبعضهم قرأ بعكس هذه الصورة في هذا الموضع المعين وفي بقية المواضع، وهذا إنما يدل على اتباع الأثر في الرواية، وعلى أن مصدر القراءات إنما هو التوقيف والنقل والأخذ عن الأئمة، ومما يؤكد ذلك أن الإمامين أبا جعفر ونافعاً مديان وأحدهما شيخ والآخر تلميذه، ومع ذلك لم يتفقا في قراءة هذا الحرف، بل قرأ كل إمام منهما بعكس ما قرأ صاحبه، ولو كان مرجع القراءات إلى الرأي لكانت قراءتهما واحدة في جميع مواضع هذا الحرف أو حتى في بعضها، خاصة وأن هذا جائز في اللغة والمعنى.

٢- لفظ (سخرياً) :

ورد هذا اللفظ في القرآن الكريم في ثلاثة مواضع :

الأول: ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا﴾^(٣)

الثاني: ﴿اتَّخَذْتَهُمْ سِخْرِيًّا﴾^(٤)

الثالث: ﴿لَيْسَ خِذِّ بَعْضِهِمْ بَعْضًا سِخْرِيًّا﴾^(٥)

(١) ينظر: غاية الاختصار لأبي العلاء الهمداني ٢ / ٤٥٦، والنشر ٢ / ١٨٤، والإتحاف ٢٢٢.

(٢) ينظر: حجة القراءات لابن زنجلة ١٨١، وإبراز المعاني لأبي شامة ٤٠٣.

(٣) سورة المؤمنين، من الآية ١١٠.

(٤) سورة ص، من الآية ٦٤.

(٥) سورة الزخرف، من الآية ٢٢.

وقد اتفق القراء على القراءة بضم السين في المواضع الثلاثة، واختلفوا في الأول والثاني، فقرأهما نافع وحزمة والكسائي وأبو جعفر وخلف في اختياره بضم السين، وقرأ الباقر بكسرها فيهما^(١).

ورسم هذا الحرف واحد في مواضعه الثلاثة لا يختلف ؛ لأن المصاحف العثمانية مجردة من النقط والشكل، والضم والكسر فيه لغتان معناهما واحد، وكلاهما مصدر سخر منه^(٢)، ورغم ذلك نجد أن القراء قد اتفقوا على قراءته بضم السين في موضع الزخرف، واختلفوا في القراءة بين ضم السين وكسرها في موضعي المؤمنين و (ص) ولو أنهم قرأوا بقراءة واحدة في المواضع الثلاثة لجاز ذلك رسماً ولغة ومعنى، لكنهم اتبعوا الأثر في قراءتهم وتمسكوا بما رووه عن شيوخهم، وأثبتوا بذلك أن الأصل في القراءات إنما هو التلقى والرواية.

ومن ثم لم نر. في الغالب. أصلاً من أصول القراءة يطرد لإمام من الأئمة في قراءته إلا ونجده يخالف هذا الأصل في بعض المواضع، مما يدل على توقيفية القراءة واتباع الأثر فيها، فعلى سبيل المثال :

قرأ حمزة والكسائي وخلف في اختياره بإمالة ما رسم ياء من الألفات مثل ألف ضحى ومتى وبلى حيث وقعت، ما عدا بعض الألفاظ المستثناة من هذه القاعدة فإنها لم تمل وليس لهم فيها إلا الفتح، وهي : لدى^(٣) وزكى وعلى وحتى وإلى، فلو لم يكن الاعتماد في القراءات على التلقى والرواية لأملت هذه الألفاظ كغيرها مما رسمت ألفه ياء ولو لم يكن أصله الياء.

وقرأ حفص بالتحقيق في كل همزتين اجتمعتا في كلمة واحدة في القرآن الكريم إلا في حرف واحد، وهو ﴿عَجَمِيٌّ﴾ في سورة فصلت^(٤)، فله فيه تسهيل الهمزة الثانية وجهاً واحداً، ولا نجد مسوغاً لذلك إلا الالتزام بالتلقى والرواية في أمر القراءة.

إن ما ذكر من اتحاد الرسم في هذه الألفاظ القرآنية واتفاق القراء على قراءتها في بعض المواضع، واختلافهم في بعضها، واستثناء بعض المواضع من الأصول المطردة للقراء، كل أولئك يدل على أن الأصل في القراءة إنما هو اتباع الأثر والتلقى والنقل الصحيح، ولا دخل فيها لقياس أو رأى أو اجتهاد.

(١) ينظر : المبسوط لابن مهران ١٩١، والنشر ٢ / ٢٤٧، والإتحاف ٤٠٦ .

(٢) ينظر : الحجة لأبي علي الفارسي ٢ / ١٨٧، ١٨٨ .

(٣) في موضع غافر، آية ١٨، أما الذي في يوسف فيالألف إجماعاً.

(٤) من الآية ٤٤.

الدليل الرابع : اتفاق الأئمة القراء على قراءة واحدة في الألفاظ المحتملة لقراءات متعددة وردت في القرآن الكريم حروف رسمت بطريقة تجعلها محتملة لأكثر من قراءة حيث كانت خالية من النقط والشكل في المصاحف العثمانية، هذا إضافة إلى أن اللغة والمعنى لا يمنعان تعدد القراءات في تلك الحروف، لكن القراء قد اتفقوا على قراءتها بصورة واحدة، تلك الصورة القرآنية المنقولة بالسند الثابت والرواية الصحيحة والأثر المتبع، بخلاف غيرها من الصور القرآنية التي يحتملها رسم الحروف المذكورة، والتي لم يعتمد في نقلها على ما سبق ذكره من صحة النقل واتباع الأثر، ومن ثم اقتصر القراء في هذه الحروف على ما صح نقله وثبتت روايته عن النبي ﷺ ولم يتعدوه إلى غيره وإن احتمله الرسم وكان جائزاً في اللغة والمعنى، ومن ذلك :

١ - لفظ (الرضاعة) :

ورد هذا اللفظ في القرآن الكريم في موضعين اثنين.

الأول : ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾^(١).

الثاني : ﴿وَأَخَوَاتِكُمْ مِنَ الرَّضَعَةِ﴾^(٢).

والرسم في الموضعين يحتمل القراءة بفتح الراء وكسرها، إذ المصاحف العثمانية - كما قلنا - خالية من النقط والشكل، واللغة تجيز ذلك، فالفتح والكسر في راء الرضاعة لغتان كالحضارة والحضارة، والوكالة والوكالة، والدلالة والدلالة، ومهرت الشيء مهارة ومهارة، فالرضاع والرضاع فيه مثل ذلك، إلا أن فتح الراء أكثر، ومثله الحصاد والحصاد^(٣)، والمعنى لا يختلف فيهما، ومع ذلك فقد أجمع القراء على قراءته بالفتح لعدم تواتر الكسر فيه، وهم إنما يتبعون في قراءتهم الأثر ويتمسكون بما ثبتت روايته.

٢ - لفظ (إن لم) في قوله تعالى :

﴿فَلَعَلَّكَ بَدِخٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰ آثَرِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾^(٤).

يحتمل رسم « إن » هنا كسر الهمزة وفتحها، واللغة تجيزهما، فالكسر على أنها شرطية، والجواب محذوف عند الجمهور لدلالة قوله « فلعلك »، وعند غيرهم هو جواب متقدم، والفتح على حذف الجار، أي : لأن لم يؤمنوا^(٥).

(١) سورة البقرة، من الآية ٢٣٣.

(٢) سورة النساء، من الآية ٢٣.

(٣) ينظر : معاني القراء للضراء ١ / ١٤٩، والدر المصون للسامين الحلبي ١ / ٥٦٩.

(٤) سورة الكهف، آية ٦.

(٥) الدر المصون ٤ / ٤٣٢، ٤٣٤، وينظر : معاني القرآن للضراء ٢ / ١٢٤، وإعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري ٢ / ٧.

د. عبد الله بن عواد الجهني

إذن : الوجهان جائزان لغة ومعنى ورسمًا، ومع هذا أجمع الأئمة القراء على قراءتهما بالكسر لا غير، ولو لم تكن القراءة بالتلقى واتباع الأثر لاختلف القراء فى قراءتهما، فكان منهم من يقرأ بفتحها على تقدير حذف الجار، ومنهم من يقرأ بكسرها على أنها شرطية، أما وقد اتفق الأئمة القراء على قراءتها بالكسر دون الفتح، فذلك من أقوى الأدلة على توقيفية القراءات القرآنية والالتزام فيها بالنقول الصحيحة والأسانيد المتصلة.

الدليل الخامس : قراءة بعض الحروف بما يخالف صريح رسمها فى كل المصاحف العثمانية

إن موافقة القراءة رسم أحد المصاحف العثمانية من الضوابط التى وضعها العلماء، والتى لابد من تحققها حتى تقبل القراءة ويحكم بصحتها، قال ابن الجزرى : « كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها فهى القراءة الصحيحة التى لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هى من الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختلف ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أم عن أكبر منهم»^(١).

لكن موافقة الخط ليست موافقة مطلقة، فقد أوضح ﷺ أنه يعنى بقوله «ولو احتمالاً ما يوافق الرسم ولو تقديراً، إذ موافقة الرسم قد تكون تحقيقاً وهى الموافقة الصريحة، وقد تكون تقديراً وهى الموافقة احتمالاً، وبين ما يجوز وما لا يجوز من وجوه المخالفة، فذكر أن مخالف صريح الرسم فى حرف مدغم أو مبدل أو ثابت أو محذوف أو نحو ذلك لا يعد مخالفاً إذا ثبتت القراءة به ووردت مشهورة مستفاضة، قال: ألا ترى أنهم لم يعدوا إثبات ياءات الزوائد^(٢)، وقراءة ﴿وَأَكُنْ مِنْ الصَّالِحِينَ﴾^(٣) والظاء فى ﴿بِضَيْنٍ﴾^(٤) ونحو ذلك من مخالفة الرسم المردودة، فإن الخلاف فى ذلك يغتفر إذ هو قريب يرجع إلى معنى واحد وتمشيه صحة القراءة وشهرتها وتلقيها بالقبول، وذلك بخلاف زيادة كلمة ونقصانها وتقديمها وتأخيرها حتى ولو كانت حرفاً واحداً من حروف

(١) النشر ١ / ١٥.

(٢) وهى الآيات الزوائد على الرسم أو آخر الكلم، وتقع فى الأسماء والأفعال، نحو «الواد»، «ويأت»، إبراز المعانى ٢٠٤، وينظر أشهر المصطلحات فى فن الأداء وعلم القراءات لأحمد بن محمود الحفيان : ٢٢٢.

(٣) سورة المنافقين، من الآية : ١٠، والقراءة المذكورة لأبى عمرو، وقرأ الباقون بحذف الواو وجزم النون. التيسير ١٧١، والنشر ٢٩٠ / ٢، والإتحاف ٥٤٣.

(٤) سورة التكويم، من الآية ٢٤، وقراءة الظاء لابن كثير وأبى عمرو والكسائى ورويس، والضاد للباقرين. النشر ٢ / ٢٩٨، والإتحاف ٥٧٣، ٥٧٤.

صحة النقل في القراءات القرآنية

المعاني، فإن حكمه في حكم الكلمة لا تسوغ مخالفة الرسم فيه، وهذا هو الحد الفاصل في حقيقة اتباع الرسم ومخالفته^(١).

أقول : وإن كانت موافقة خط المصحف شرطاً من شروط صحة القراءة فإن المعول عليه الأول في القراءة إنما هو التلقى والمشاهدة وصحة النقل واتباع الأثر، ثم موافقة الرسم مما صح نقله من قراءات ثانياً، فإن لم تتحقق الموافقة فيما يرويه به القارئ من قراءات ثبت على روايته وإن خالفت الرسم^(٢).

وها أنذا أستدل على ذلك بإيراد بعض الأمثلة التي قرأها بعض الأئمة القراء بما يخالف صريح رسمها في كل المصاحف العثمانية :

١ - لفظ (الصراط) حيث وقع في القرآن الكريم معروفاً أو منكراً، نحو قوله تعالى: ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ (١) صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿٢﴾ .^(٣)

فقد اتفقت المصاحف العثمانية على رسم هذا اللفظ بالصاد في جميع مواضعه في القرآن الكريم^(٤)، ومع ذلك اختلف القراء في قراءته، فقرأه قنبل بخلفه ورويس بالسین في كل القرآن، وقرأه خلف عن حمزة بإشمام الصاد صوت الزاي في كل القرآن أيضاً، واختلف عن خلاد، فروى عنه بعضهم الإشمام في الأول من الفاتحة فقط، وروى بعضهم الإشمام في الأول والثاني من الفاتحة فقط، وروى بعضهم الإشمام في المعرف باللام فقط، وروى بعضهم عدم الإشمام مطلقاً، وقرأه الباقون بالصاد في كل مواضعه^(٥).

فهذا الحرف وإن أجمعت المصاحف على كتابته بالصاد في كل مواضعه، إلا أن هذا لا يمنع من ثبوت القراءة فيه بالسین أو بالإشمام عن بعض القراء كما رأيت، وهذا من أدل الأدلة على أن المعتمد عليه في القراءة إنما هو اتباع الأثر وصحة النقل، حتى ولو كان ذلك مخالفاً لصريح الرسم.

(١) النشر ١/ ١٧، ١٨، وينظر : رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، للدكتور / غانم قدوري الحمد : ٥٦٨.

(٢) ينظر : السابق ٦٠٠.

(٣) سورة الفاتحة، الآيتان ٦، ٧.

(٤) المقنع للنادي : ٩٥، والوسيلة إلى كشف العقيلة للسغاوي : ١٢١، وجميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد للجعبري : ٢٥١.

قلت : ومثله في الرسم بالصاد في جميع المصاحف (يبسط) بالبقرة : ٢٤٥، (بصطة) بالأعراف : ٦٧، (المصيطرون) بالطور : ٣٧، (بمصيطر) بالفاشية : ٢٢، ينظر : المقنع ٩٥، والوسيلة ١٢٨، ١٢٩ و١٦٠، وجميلة أرباب المراصد ٢٦٠، ٢٦١.

(٥) النشر ١ / ٢١٣، ٢١٤، والإتحاف ١٦٣.

٢- لفظ ﴿قُنْتُ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَإِذَ الرَّسُلُ أُقِنْتُ﴾ (١) :

كتب هذا اللفظ بالألف قبل القاف باتفاق جميع المصاحف (٢) لكن لم يتفق القراء على قراءته بالألف، بل اختلفوا في ذلك، فقرأه أبو عمرو بواو مضمومة مع تشديد القاف، وقرأه أبو جعفر بخلف عن ابن جمار بالواو مع تخفيف القاف، وقرأه الباقرن بالهمز والتشديد، وهو الوجه الثاني لابن جمار (٣).

قراءة الهمز هنا موافقة للرسم كما رأيت، وأما قراءة الواو سواء كانت مع تشديد القاف أو تخفيفها فهي مخالفة لرسم جميع المصاحف، إذ لم يثبت رسمها في مصحف من المصاحف العثمانية، لكنها ثبتت بطريق التواتر وضح نقلها عن الأئمة واتصل سندها برسول الله ﷺ ومن ثم قرئ بها وتلقته الأمة بالقبول مع عدم موافقتها لرسم المصاحف.

الدليل السادس : مخالفة الأئمة القراء ورواتهم مصاحف بلدانهم :

إن الاعتماد في نقل القرآن الكريم وقراءته - كما ذكرنا مراراً - إنما هو على التلقى والرواية، ولذلك لما أراد سيدنا عثمان رضي الله عنه إرسال المصاحف إلى الأمصار لم يكتب بإرسالها وحدها لتكون المرجع الوحيد للمسلمين، بل أرسل مع كل مصحف إماماً ضابطاً تكون قراءته موافقة لما في هذا المصحف غالباً، فكان كل واحد من هؤلاء الأئمة يقرئ أهل مصره بما يحتمله رسم هذا المصحف من القراءات الثابتة عن رسول الله ﷺ بطريق التواتر، دون الثابتة بطريق الأحاد والمنسوخة وإن كان يحتملها رسم المصحف (٤)

ومن ثم كانت قراءة كل إمام من الأئمة القراء موافقة لرسم مصحف بلده في الغالب الأعم، لكن هذه الموافقة ليست لازمة، فقد يخالف الإمام مصحف بلده في بعض الحروف التي اختلفت فيها المصاحف، ضرورة اعتماده على التلقى والرواية فيما يقرأ، وهو شاهد أكيد على أن المعتمد في القراءات هو الرواية والمشاهدة أولاً، ثم موافقة الرسم مما صح نقله من قراءات ثانياً، فإن لم تتحقق الموافقة فيما يرويه القارئ من قراءات ثبت على روايته وإن خالفت الرسم (٥)، ومن أمثلة ذلك :

(١) سورة المرسلات، آية ١١.

(٢) المصاحف لابن أبي داود ١١٦، وسمير الطالبين ١٠٠.

(٣) النشر ٢ / ٢٩٦، ٢٩٧، والإتحاف ٥٦٧.

(٤) ينظر : القراءات في نظر المستشرقين والمحدثين ص ٤٨.

(٥) ينظر : رسم المصحف، دراسة لغوية تاريخية، ص ٦٠٠.

١ - لفظ ﴿يُسِيرُكُمْ﴾ من قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُسِيرُكُمْ فِي الْأَرْضِ وَالْبَحْرِ﴾ (١)

اختلفت المصاحف العثمانية في رسم هذا الحرف، فهو في المصحف الشامي « ينشركم » بتقديم الحرف المطول وهو النون، وفي بقية المصاحف ﴿يُسِيرُكُمْ﴾ بتأخيره (٢).

قلت : وقد آثرت التعبير هنا بتقديم الحرف المطول وتأخيره (٣) دون النون والشين والسين والياء (٤) ؛ لأن صورة « يسيركم » واحدة في كل الرسم، إذ الوضع الأول لا نقط فيه، وقد اتفقت الرسوم على كتابة حرفين بين الطرفين ذو شكل واحد، وذو ثلاثة مماثلة، وفرق بينهما بتطويل المتوحد، فقدم هذا في الشامي فصار « ينشركم » وآخر في غيره فصار « يسيركم » ولزم من كل واحد اللفظ المستعمل (٥).

وأما من حيث القراءة فقد قرأه ابن عامر وأبو جعفر بفتح الياء ونون ساكنة بعدها فشين معجمة مضمومة، وقرأه الباقر بضم الياء وسين مهملة مفتوحة بعدها ياء مكسورة مشددة (٦)

والشاهد هنا أن هذا الحرف قد رسم في سائر المصاحف غير المصحف الشامي « يسيركم » بتأخير الحرف المطول، ومع ذلك قرأه أبو جعفر « وهو مدني » « ينشركم » بتقديمه، فهو بذلك قد خالف مصحف بلده، وما حملة على ذلك إلا اتباع الأثر والتمسك بما ثبتت روايته عنده، ولولا النقل والرواية لكان من الممكن أن يقرأ هذا الحرف « يُسِيرُكُمْ » وفق ما رسم في المصحف المدني.

٢- لفظ ﴿تَشْتَهِيهِ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ﴾ (٧)

رسم هذا اللفظ في المصحف المدني والشامي « تشتهيه » بإثبات هاء بعد الياء، وفي بقية المصاحف « تشتهى » بحذفها (٨)، وأثبتها في القراءة نافع وابن عامر وحفص عن عاصم وأبو جعفر وحذفها الباقر (٩).

(١) سورة يونس، من الآية ٢٢.

(٢) جميلة أرباب المراد ٢١٨، والإتحاف ٢١٨، وينظر: المقنع ١٠٨، والوسيلة ١٦٥، ١٦٦.

(٣) وهي عبارة الجعبرى وغيره.

(٤) وهي عبارة الداني وغيره.

(٥) ينظر: جميلة أرباب المراد ٣١٩.

(٦) النشر ٢ / ٢١٢، والإتحاف ٣١١.

(٧) سورة الزخرف، من الآية ٧١.

(٨) المقنع ١١١، والوسيلة ٢٠٧، وجميلة أرباب المراد ٣٧٩، والإتحاف ٤٩٨.

(٩) النشر ٢ / ٢٧٦، والإتحاف ٤٩٧.

وبالنظر في هذا نجد أن حفصاً « وهو كوفى » قد قرأ هذا الحرف بإثبات الهاء بعد الياء، مع أنه مرسوم في المصحف الكوفى بحذفها، فيكون بذلك مخالفاً لمصحف بلده في حين أن أبا بكر شعبة، وهو كوفى أيضاً « قد جاءت روايته عن عاصم في هذا الحرف بما يوافق رسم المصحف الكوفى، فقرأه بحذف الهاء، وبذلك يكون الإمام عاصم مخالفاً لمصحف بلده من طريق حفص، وموافقاً له من طريق شعبة، وهذا من أدل الأدلة على تمسك هؤلاء الأئمة بالنقل واتباعهم الأثر في قراءتهم، فلو كان الأمر قائماً على الرسم أو الاجتهاد لاتفق الرواة عن عاصم على قراءة هذا الحرف مثلاً بما يتفق مع رسم المصحف الكوفى، لكنهم ثبتوا على ما تلقوه من قراءات صحيحة وافقت رسم مصاحف بلدانهم أو خالفتها.

الدليل السابع : مخالفة بعض الأئمة القراء مذاهبهم في العربية في بعض الحروف.

لما كانت القراءة سنة متبعة، وكان العمل عند أئمة القراءة على التلقى والمشاهدة واتباع الأثر دون اعتبار الأقيس في اللغة أو الأكثر شهرة كان من نتيجة ذلك أن تمسك كل إمام بما نقله عن أئمة ورواه عن شيوخه وإن خالفت روايته مذهبه في العربية، حتى ولو كان فيها إماماً كبيراً يرحل إليه ويؤخذ عنه وله في النحو مذهب خاص اشتهر به، ومن أمثلة ذلك :

- قراءة أبي عمرو البصرى بإدغام الراء في اللام من قوله تعالى: ﴿نَغْفِرْ لَكُمْ﴾^(١) وما شاكله في القرآن الكريم.

قال ابن خالويه: « وأدغم أبو عمرو وحده الراء في اللام من « يغفر لكم » وما شاكله في القرآن، وهو ضعيف عند البصريين »^(٢).

وقال مكى: « وأما الراء في اللام فقبيح عند سيبويه والبصريين؛ لأنك تذهب التكرير الذى فى الراء عند الإدغام فيضعف الحرف، وأدغمه أبو عمرو وحده »^(٣).

- وقراءته أيضاً بإدغام الشين فى السين من قوله تعالى: ﴿إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَيْلاً﴾^(٤).

(١) سورة البقرة، من الآية ٥٨، ومثله: (ينشر لكم) الكهف: ١٦، (اشكر لى) لقمان: ١٤ وغيرهما.

قلت: وقراءة الإدغام المذكورة بخلف عن الدورى، وبالإظهار قرأ الباقر ومعهم الدورى فى ثانى وجهيه. النشر ٢ / ١١، والإتحاف ١٨٠.

(٢) الحجة له ٢١، وينظر: القراءات فى نظر المستشرقين والمحدثين: ٨٩.

(٣) الكشف ١ / ١٥٧.

(٤) سورة الإسراء، من الآية ٤٢.

قلت: وقراءة الإدغام هنا لأبى عمرو بخلف عنه، وبالإظهار قرأ الباقر ومعهم أبو عمرو فى وجهه الثانى. النشر ١ / ٢٢، والإتحاف ٣٥.

قال ابن سيده: « وأما الشين فأدغمت في السين، روى عن أبي عمرو ذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ والبصريون لا يجيزون ذلك عن أبي عمرو، وهو رأس من رؤوس البصريين »^(١).

فمع أن أبا عمرو من البصريين، بل ومن كبار نحويي البصرة، وهو عربي صريح وله مذهبه في النحو، لكنه خالف مذهبه النحوي في مثل هذين الحرفين، وتمسك بما روى عن الشيوخ وثبت نقله عن الأئمة، لا لشيء إلا لعلمه أن القراءة سنة متبعة، وأن الاعتماد فيها إنما هو على النقل والرواية دون القواعد والدراية، فهو الذي قال: « لولا أنه ليس لى أن أقرأ إلا بما قد قرئ به لقرأت حرف كذا كذا، وحرف كذا كذا »^(٢).

وكذلك ورد عن الكسائي مثل ما ورد عن أبي عمرو، إذ كانت قراءته في بعض المواضع تخالف مذهبه في النحو^(٣)، فلو كان للرأى والقياس مدخل في القراءة لكان من الممكن أن يقرأ كل إمام بما يوافق مذهبه في العربية، ولكن ذلك لم يحدث؛ لأن المعتمد والمعول عليه الأول عند هؤلاء الأئمة هو الرواية والمشافهة وافقت مذاهبهم في العربية أو خالفتها.

(١) إعراب القرآن له ١ / ٢٨٥ .

(٢) ينظر: السبعة ٨٢، والنشر ١ / ٢١ .

(٣) ينظر: القراءات في نظر المستشرقين والمحدثين : ٨٩ .

الخاتمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده،،، وبعد... فد أردت من خلال هذا البحث تقرير وثيقة نقل القراءات القرآنية عن الأئمة القراء عن النبي ﷺ، والتأكيد على تمسك هؤلاء الأئمة بالرواية واتباع الأثر وعدم تجاوزهم ما ثبت نقله وصحت روايته من هذه القراءات، مستنداً على ذلك بجملة من الأدلة. وهذه أهم النتائج التي تمخض عنها هذا البحث :

- ١- أن رسم القرآن لا يعد مدخلاً للطعن فيه، وإنما يحقق نوعاً من أنواع التواتر يعضد التواتر الشفاهي للقرآن الكريم .
- ٢- أن القراءة سنة متبعة لا يتوصل إليها إلا بالنقل الصحيح ولا تثبت إلا به، ولا مدخل فيها لرأى أو اجتهاد.
- ٣- أن القراءة متى ثبت نقلها بالسند الصحيح المتواتر وجب قبولها وحرمة ردها أو إنكارها .
- ٤- أن إنكار التواتر في بعض الحروف المروية عن القراء العشرة بحجة أنها لم تُرو عن غيرهم زعم باطل لا أساس له من الصحة، إذ لا يلزم من نسبة هذه الحروف إليهم عدم روايتها عن غيرهم
- ٥- أن القراءات قد نشأت بتعليم جبريل للرسول ﷺ، فهي وحى منزل من الحق تبارك وتعالى، كما أن القرآن الكريم كذلك.
- ٦- شدة حرص الأئمة القراء على صحة النقل واتباع أثر السابقين في القراءة، ودقتهم في نقل حروف القرآن وفق ما تلقوه عن شيوخهم، وتحرزهم عما لا تتم الثقة بروايته.
- ٧- أن نسبة القراءات إلى أئمة القراءة إنما هي نسبة اختيار وملازمة ودوام لا نسبة اختراع ورأى واجتهاد .
- ٨- أن مخالفة القراءة لصريح الرسم أو القواعد اللغوية أو المعاني الواضحة، كل أولئك لا يقدر في صحتها إذا كانت ثابتة عن طريق السند الصحيح المتواتر .
- ٩- أن تحكيم القواعد اللغوية في القراءات القرآنية أمر غير مقبول، إذ القراءة لا تتبع العربية بل العربية هي التي تتبع القراءة لثبوتها بالنقل المتواتر ؛ ولأنها مسموعة من أفصح العرب بإجماع، وهو نبينا ﷺ ومن أصحابه ومن بعدهم .

التوصيات :

يوصى الباحث بما يلي :

- ١- تتبع ما أثير من شبهات قديما وحديثا حول نقل القراءات القرآنية وجمعها في مؤلف مستقل ومعالجتها والرد عليها بالأدلة العلمية .
- ٢- بحث موضوع التلقى والأداء في القراءات القرآنية عن طريق وسائل التواصل الحديثة .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

أهم المصادر والمراجع

- ١- القرآن الكريم، رواية حفص عن عاصم.
- ٢- أبجديات البحث في العلوم الشرعية، د / فريد الأنصاري، منشورات الفرقان، الدار البيضاء، ط. الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٣- إبراز المعاني من حرز الأمانى في القراءات السبع، لعبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة الدمشقي، تحقيق / إبراهيم عطوة عوض، ط. مصطفى البابي الحلبي بمصر.
- ٤- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، لشهاب الدين أحمد بن محمد الشهير بالبنا الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط. الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- ٥- أشهر المصطلحات في فن الأداء وعلم القراءات، لأحمد محمود عبد السميع الحفّان، دار الكتب العلمية - بيروت، ط الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- ٦- إعراب القرآن لأبي جعفر، أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط. الأولى ١٤٢٥ هـ - ١٩٩٢ م.
- ٧- إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبري، دراسة وتحقيق / محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت.
- ٨- أنوار التنزيل وأسرار التأويل للقاضي ناصر الدين البيضاوي، إعداد وتقديم / محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط. الأولى.
- ٩- البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث - القاهرة .
- ١٠- تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الشيخ / عادل عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- ١١- تفسير الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- ١٢- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- ١٣- جامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ط. الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- ١٤- جمال القراء وكمال الإقراء لأبي الحسن علي بن محمد السخاوي، دراسة وتحقيق / عبد الحق عبد الدايم سيف القاضي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ط. الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- ١٥- جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد، لبرهان الدين إبراهيم ابن عمر الجعبري،

د. عبد الله بن عواد الجهني

- دراسة وتحقيق / محمد خضير الزوبعي، دار الفوتانى للدراسات القرآنية، دمشق، سورية، ط. الأولى ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
- ١٦- الحجة فى القراءات السبع لأبى عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق / أحمد فريد الميزيدى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ١٧- الحجة للقراء السبعة لأبى على الحسين بن أحمد الفارسى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- ١٨- حجة القراءات لأبى زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق / سعيد الأفغانى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الخامسة ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- ١٩- الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمن الحلبى، تحقيق الشيخ / على محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية. بيروت، ط الأولى ١٤١٤ هـ. ١٩٩٦ م.
- ٢٠- الرد على المستشرق اليهودى جولدتسيهر فى مطاعنه على القراءات القرآنية، للدكتور / محمد حسن جبل، ط. الثالثة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- ٢١- رسم المصحف، دراسة لغوية تاريخية، للدكتور / غانم قدورى الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن ط. الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ٢٢- السبعة فى القراءات، لأبى بكر أحمد بن موسى بن مجاهد، تحقيق د / شوقى ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط. الثالثة.
- ٢٣- سمير الطالبين فى رسم وضبط الكتاب المبين، للشيخ/ على محمد الضباع، ملتزم الطبع والنشر / عبد الحميد حنفى، القاهرة، ط. الأولى.
- ٢٤- صحيح البخارى، محمد بن إسماعيل، دار الحديث. القاهرة ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ٢٥- صحيح مسلم بشرح النووى، لأبى زكريا يحيى بن شرف النووى، دار الفجر للتراث، القاهرة، ط. الثانية ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
- ٢٦- غاية الاختصار فى قراءات العشرة أئمة الأمصار، لأبى العلاء الهمدانى العطار، تحقيق د / أشرف فؤاد طلعت، ط. الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة، السعودية، ط. الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- ٢٧- غيث النفع فى القراءات السبع للصفافسى، تحقيق / جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ٢٨- القراءات، أحكامها ومصدرها، للدكتور / شعبان محمد إسماعيل، دار السلام القاهرة، ط. الثانية ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٢٩- القراءات الشاذة، دراسة لنشأتها ومعاييرها، للدكتور / سامى عبد الفتاح هلال ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
- ٣٠- القراءات فى نظر المستشرقين والمحدثين للشيخ / عبد الفتاح القاضى، الشركة المصرية للطباعة والنشر ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
- ٣١- قواعد نقد القراءات القرآنية، دراسة نظرية تطبيقية، للدكتور / عبد الباقي بن عبد الرحمن سببسى، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، السعودية، ط. الأولى ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

صحة النقل في القراءات القرآنية

- ٣٢- كتاب المصاحف لابن أبي داود، ط دار الكتب العلمية - بيروت. الأولى ١٤٠٥ هـ.
- ٣٣- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكى بن أبى طالب القيسى، تحقيق د / محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الخامسة ١٤١٨ هـ- ٢٠٠٢ م.
- ٣٤- لطائف الإشارات لفنون القراءات، لشهاب الدين القسطلانى، تحقيق الشيخ / عامر عثمان، ود / عبد الصبور شاهين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط. الأولى ١٣٩٢ هـ- ١٩٧٢ م.
- ٣٥- المبسوط فى القراءات العشر لابن مهران النيسابورى، تحقيق / سبيع حمزة حاكمى، الناشر مجمع اللغة العربية - دمشق ١٩٨١ م .
- ٣٦- المدخل لدراسة القرآن الكريم، للشيخ / محمد أبوشهبة، مكتبة السنة، القاهرة ط. الثانية ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤ م.
- ٣٧- مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة - مصر .
- ٣٨- معانى القرآن ليحيى بن زياد الفراء، تحقيق د / عبد الفتاح شلبى، دار السرور.
- ٣٩- معجم مفردات ألفاظ القرآن، لأبى القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، دار الكتب العلمية - بيروت، ط الأولى ١٤١٨ هـ- ١٩٩٧ م .
- ٤٠- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، لأبى عبد الله الذهبى، تحقيق د/ طيار آلتى قولاچ، منشورات مركز البحوث الإسلامية . استانبول تركيا، ط. الأولى .
- ٤١- المقنع فى معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، لأبى عمرو الدانى، تحقيق محمد الصادق قمحاوى، الناشر. مكتبة الكليات الأزهرية. القاهرة.
- ٤٢- مناهل العرفان فى علوم القرآن، للشيخ / محمد عبد العظيم الزرقانى، دار إحياء الكتب العربية (فيصل عيسى البابى الحلبي) القاهرة .
- ٤٣- منجد المقرئين ومرشد الطالبين، لابن الجزرى، تحقيق د / عبد الحى الفرماوى، الناشر مكتبة جمهورية مصر. القاهرة ط الأولى ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- ٤٤- الموضح فى وجوه القراءات وعللها، لابن أبى مريم، دراسة وتحقيق د/ عمر حمدان الكبيسى، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ط. الأولى ١٤١٤ هـ- ١٩٩٣ م .
- ٤٥- النشر فى القراءات العشر، لابن الجزرى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الثالثة ١٤٢٧ هـ- ٢٠٠٦ م .
- ٤٦- وثيقة نقل النص القرآنى من رسول الله ﷺ إلى أمته، للدكتور / محمد حسن جبل، وقد طبع هذا الكتاب بدار الصحابة للتراث بطنطا - مصر .
- ٤٧- الوسيلة إلى كشف العقيلة، لأبى الحسن على بن محمد السخاوى، دراسة وتحقيق د / نصر سعيد، دار الصحابة للتراث بطنطا، ط. الأولى ١٤٢٧ هـ- ٢٠٠٦ م.